

الموقف الأمريكي من الهجرة الصينية في مطلع القرن التاسع عشر

كان المجتمع الأبيض ينظر الى القادمين الجدد بعين الرضا والترحيب وكتبت العديد من المقالات في الصحف تدعو لدمجهم واحتوائهم في بنية المجتمع الأمريكي، ووصفهم البعض بأنهم هبة من السماء وتم استقبالهم ضيوف وبطريقة لائقة هذه النظرة الإيجابية حين كانت اعدادهم قليلة، والحاجة الماسة إليهم ولخدماتهم، ولكن لم يمض سنوات قليلة على تدفق الصينيين حتى تغير المناخ السياسي والاجتماعي تجاههم، وارتفعت شعارات بأن (كاليفورنيا للأمريكيين)، وبدأت سلسلة من الإجراءات للتضييق على العمالة الصينية وكان أولها في عام ١٨٥٢ بفرض ضريبة على عمال التعدين الغرباء وغير المؤهلين للحصول على الجنسية الأمريكية قدرها ثلاث دولارات بالشهر، وبما ان قانون الجنسية الأمريكي لعام ١٧٩٠ حصر نيل الجنسية بالبيض فقط، لذا بات لزاما على العمال الصينيين دفعه وكان عدد الذين ألزموا بدفع تلك الضريبة حوالي اربعة وعشرون عامل صيني، أي ما يعادل ثلثي المهاجرين الصينيين.

ان دراسة سلسلة القوانين والتقييدات التي فرضها المجتمع الأبيض على العمال المهاجرين من الصين وجد بأنها تناسبت مع تعدادهم ومع الحالة الاقتصادية في كل ولاية، فكلما ازداد عددهم زادت مجموعة القوانين التي تحد من تدفقهم، كانت نقطة الصدام الأولى بين العمال الصينيين والبيض تتعلق بالاجور، فخلال الفترة ١٨٤١-١٨٦٠ هاجر الى الولايات المتحدة حوالي مليون ومائه الف مهاجر من ايرلندا وحدها، قصد الكثير منهم ولايات الساحل الغربي سعياً وراء الذهب ومشاريع السكك الحديدية، وكانوا راغبين بالتحكم بالاجور من خلال نقابات أنشأت لتحسين أوضاعهم، في حين كانت الشركات تفضل استخدام العمالة الصينية لرخصتها وجديتها في العمل ورفضها للنقابات والاضرابات، حيث لم يكن لدى العمال الصينيين مزيداً من الوقت للاضراب والتعطيل عن العمل، كان غالبيتهم ملتزمون بعقود مع شركات لفترة محدودة، وعليهم التزامات

تجاه ذويهم في الصين، وديون التزموا بسدادها مع أرباحها حين قرروا السفر والعمل، والاهم من ذلك انهم ليسوا مواطنين وغير مؤهلين للحصول على الجنسية الامريكية وحقوق المواطنة، وبالتالي كل ما يهمهم هو عدم تضيق يوم عمل واحد مهم، وكانت الأجور مدفوعة.

شهدت الولايات المتحدة الامريكية منذ مطلع سبعينيات القرن التاسع عشر حالة من الركود والكساد الاقتصادي، وبأنقضاء الحرب الاهلية الامريكية في عام ١٨٦٥، وهبوط معدل إنتاج الذهب في كاليفورنيا، وانتهاء مشاريع السكك الحديدية الكبرى باتت فرص العمل محدودة، حينها ارتفعت الأصوات المنادية بوقف الهجرة الصينية، بحجة انهم يستنزفون ذهب أمريكا ويحولونها الى الصين، وبأنهم رجعيون ووثنيون، عبيد خطرون مخادعون، مجرمون من جنس بشري ادنى، وباتت الوعود بوقف الهجرة الصينية شعاراً انتخابياً يرفعه من يريد ان يحظى باصوات الناخبين، لكن سياسة الحكومة الامريكية ومصالحها التجارية في الصين حتى تلك الفترة اقتضت توقيعها مع الحكومة الصينية على اتفاقية بيورلنجيم، في عام ١٨٦٨، والتي أعطت للتجارة الامريكية امتيازات كبيرة مقابل السماح بهجرة الصينيين الى الولايات المتحدة.

استمرت حالة الرفض الشعبي تجاه الأقلية الصينية، وظهر شعور عام بالسخط تجاهها، وبدأت المجالس التشريعية تسن قوانين تحد من حرية حركة العمال الغربية، وطالب احد أعضاء مجلس الشيوخ بحظر الهجرة الصينية معللاً بأن الصينيين مختلفون عنا في الدين والثقافة والعادات والتقاليد، مأكلمهم وملبسهم ونظامهم التعليمي مختلف، لا يؤمنون بقيم الحرية الامريكية وليس لديهم الرغبة بأن يصبحوا مواطنين، لا يميزون بين الخطأ والصواب كما نميزه نحن البيض، ان نمط حياتهم يتعارض كلياً مع نمط حياة الانجلو-سكسون.

بدأ الصينيون يتعرضون لشتى صنوف المضايقة، حيث كانت الغيرة تملأ صدور العمال البيض وخاصة الايرلنديين، الذين نعتوهم بالجذام والعبيد وبأنهم انحرموا من نيل أجور عادلة على الرغم من ان الايرلنديين ملئوا السجون ودور الفقراء والايتام، وكان الايطاليون كذلك مجرمون خطرون واليهود قذرون الا انه سمح لهم كلهم بالعيش كمواطنين، اما الصينيون فقد

كانوا اكثر التزاماً واقل ارتكاباً للجرائم، مطيعون للقانون وليس بينهم فقراء ولا معالين، ومع ذلك أغلقت الأبواب في وجوههم.

كانت المضايقات تزداد عنفاً يوماً بعد يوم وقد شهد عام ١٨٧١ مذبحة ارتكبتها البيض بحق العمال الصينيين، وقد راح ضحيتها ثمانية عشر عاملاً على خلفية إصابة رجل ابيض اثناء تبادل لاطلاق النار في الحي الصيني، وفي عام ١٨٧٨ أصدرت المحكمة العليا الامريكية بأن المقيمين من أصول الصينية غير مؤهلين للحصول على الجنسية الامريكية ولا يحق لهم المطالبة بذلك ونص نظام تشغيل العمال في ولاية كاليفورنيا في عام ١٨٧٩ على أحقية العمال البيض في نيل الوظائف، وفي عام ١٨٨٠ عملت الحكومة الامريكية على تعديل اتفاقية بيورلنجيم بحيث أعطت نفسها الحق بتحديد وتنظيم الهجرة الصينية بما يتوافق مع حاجة وسياسة الحكومة الامريكية.

مهدت الإجراءات الحكومية السابقة الأجواء لاصدار الكونجرس الأمريكي قانون استبعاد الصينيين لعام ١٨٨٢، وبالعودة الى نص القانون يمكن ملاحظة النقاط التالية

- 1 - نص القانون الصادر في السادس من أيار ١٨٨٢ على منع دخول او استقدام مهاجرين من الصين ولمدة عشر سنوات ومنح القانون مهلة تسعون يوماً للشركات والسفن الامريكية والأوروبية لانهاء مهامها بنقل مهاجرين من الصين .
- 2 - فرض القانون على الشركات والسفن غرامة خمسمائه دولار عن كل صيني يتم حمله على متن سفن بهدف ايصاله الى الولايات المتحدة بعد نفاذ القانون.
- 3 - فرض القانون على الصينيين المقيمين تسجيل أسمائهم ومن لم يدرج اسمه عد مقيماً غير قانوني مما يستدعي ابعاده عن البلاد.
- 4 - استثنى القانون موظفو البعثات الدبلوماسية والتجار المعتمدون وعائلاتهم وخدمهم من تلك الإجراءات بعد الاتفاق والتنسيق مع الصينية.

وبنفاذ القانون الذي تم تجديده في عام ١٨٩٢ وظل معمولاً به حتى عام ١٩٤٣، حين دخلت الصين في الحرب العالمية الثانية حليفاً للولايات المتحدة.